المؤشرات:
التأثيرات والإشكاليات فى السياسات الدولية

تقديم: الأهمية البحثية والسياسية المتصاعدة لـ"المؤشرات" د.خالد حنفى على
مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس على جلال معوض
مؤشر "الإرهاب العالمى".. اختزال تفسيرى وربط تعسفى د.شادى عبد الوهاب
مأزق الخصوصية وعوامل الانهيار فى مؤشر "الدول الفاشلة" رنا أبوعمرة
لماذا يزداد الفاسدون؟.. قراءة فى مؤشر "الشفافية الدولية" يوسف صابر حنا
معضلات المؤشرات العربية.. حالة تقرير التنمية الإنسانية رانيا السباعى

مؤشرات الأداء والترتيب بين قياس القوة وقوة المقاييس

على جلال معوض*

شهدت السنوات الأخيرة فورة ملحوظة فى إصدار وتطوير مقاييس ومؤشرات الأداء وترتيب الفاعلين من الدول وغير الدول فى مختلف المجالات الأمنية العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والثقافية، والفنية، وغيرها. وواكب ذلك زيادة مماثلة فى الأدوار والقوة المعيارية للجهات المصدرة لهذه المقاييس، لاسيما على ضوء تعبير مختلف الفاعلين عن اهتمامهم بهذه المؤشرات والمقاييس (دون إنكار تنوع استجاباتهم لها)، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن "سياسات الترتيب والتقييم الدولية" كمجال بحثى جديد(١).

وتسعى هذه الورقة لتقديم قراءة أولية فى الموضوع من خلال إطلالة عامة حول ماهية المقاييس، وتصنيفاتها، وتطورها، وعوامل تزايد الاهتمام بها، ثم وظائف المقاييس، مع التركيز على أنماط وآليات تأثيرها فى سلوك الوحدات الدولية، واستجاباتها لها، وأخيرا بعض إشكاليات صياغة المقاييس، وتوظيفها، وتأثيراتها.

أولا- ماهية المقاييس .. الدوافع والتطور:

يمكن تعريف المقاييس بحسبانها تجميعا -بأوزان نسبية تقديرية معينة- لمؤشرات وبيانات ترتيبية، أو رقمية حول سمات وخصائص مختلف الفاعلين والوحدات، سواء فى الماضى أو الحاضر، أو حتى التوقعات المستقبلية لها. وتمثل المقاييس -فى أصلها- محاولة لتيسير بحث الظواهر المعقدة والمقارنة بينها عبر المكان والزمان، من خلال تنظيم عرض البيانات والمعلومات بتصنيفها فى فئات محددة للقضايا أو الممارسات المختلفة، والتعبير عنها فى صيغة مؤشرات رقمية أو ترتيبية معينة(٢). ورغم أن أحد أهداف المقاييس الأساسية هو زيادة الدقة فى التحليل والمقارنة، فإن المقاييس بحكم طبيعتها تقوم على اختزال الظواهر بالتركيز على أبعاد معينة بحسبانها الأكثر أهمية أو تمثيلا للمتوسط السائد، مقارنة بغيرها، فضلا عن تجريد الظواهر من خصوصيات السياقات المحلية الاجتماعية والثقافية لتيسير المقارنة بينها، وخلق لغة "فنية" مشتركة للتواصل بين مختلف الأطراف، سواء كانوا المتخصصين، أو صناع القرار، أو العامة بدرجات مختلفة من التجريد(٣).

قضايا وأبعاد أساسية فى بناء المؤشرات والمقاييس وتقييمها

الإطار النظرى	ضرورة توافر إطار نظرى ومنطق معين لبناء المقياس وتصميم مكوناته، وكيفية وزنها، وكيفية ارتباط المقياس بالسياسات.
انتقاء البيانات	ضرورة اختيار البيانات التى تحقق معايير معينة مثل الصحة والقابلية للقياس، وتغطية الدول المختلفة والملاءمة، والارتباط بالمتغيرات الأخرى.
التحليل المعاملى للبيانات	تشجيع التحليل المعاملى للعلاقات بين المتغيرات والمؤشرات الداخلة فى تكوين المقياس لزيادة فهم الظواهر موضع التحليل
أساليب القياس المعيارى	ضرورة إعادة صياغة قيم المتغيرات بشكل معيارى موحد يسمح بالمقارنة بينها.
تحديد الأوزان النسبية	تحديد الأوزان النسبية حسب الإطار النظرى، وبالاستعانة بآراء الخبراء، والأساليب الإحصائية مثل التحليل المعاملى أو تحليل المكونات الرئيسية، أو من خلال تحليل الارتباط مع متغيرات تابعة ذات صلة.
الشفافية والنفاذية	ضرورة تقديم شرح واضح لجميع العناصر السابقة، والاقترابات البديلة التى كان يمكن تبنيها، وأسباب تفضيل الاختيارات الحالية، وكذلك توضيح حدود المؤشرات، ونسب الثقة فيها، وتأكيد الطابع التبسيطى للمؤشرات المركبة، وأنها تشكل نقطة بدء لتحليلات أكثر تعمقا.

المصدر: بتصرف من Stephen Morse, Op.cit., p.177. **وللمزيد من التفاصيل، انظر:** OECD, Handbook on constructing composite indicators: Methodology and user guide (OECD, 2008).

(*) مدرس العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وتكشف الدراسات عن دوافع أخرى متعددة لإنشاء المقاييس وإنتاجها بحيث تتضمن دوافع مالية (فى صورة جنى عوائد مادية مباشرة من قبل الوحدات التي يتناولها المقياس، أو الأطراف المهتمة بقياس أداء هذه الوحدات من رجال أعمال ومؤسسات بحثية مثلا، أو فى صور غير مباشرة مثل الاستجابة لمطالب المحاسبة والمساءلة أمام الجهات المانحة للمؤسسات المعدة للمقاييس)، أو دوافع مرتبطة بتعزيز السمعة والمكانة (حيث يساعد إصدار المقاييس فى إكساب الفاعل سمعة إيجابية قد تيسر مشروعات وأنشطة أخرى للفاعل، أو تزيد قدرته على النفاذ إلى المعلومات، وممارسة أشكال مختلفة من النفوذ والتأثير)، أو دوافع أيديولوجية، أو قيمية (حيث يرتبط إصدار المقياس بالدفاع عن قيم معينة، والترويج لسياسات معينة)، أو دوافع بحثية معرفية (حيث يستهدف المقياس الإسهام فى تطوير المعرفة حول مناطق، أو دول، أو قضايا معينة)(٤). ويمكن كذلك إضافة دوافع ذات صلة بخدمة السياسات، حيث تساعد المقاييس فى توجيه وإرشاد (أو تبرير) سياسات أطراف معينة وقراراتها، سواء الدول فى قرارات تخصيص المساعدات، أو حتى التدخل العسكرى، أو المنظمات الدولية أو الشركات فى تعيين وجهات الاستثمار وغيرها. كما قد يتم إصدار مقاييس جديدة نتيجة عدم الرضا عن تلك القائمة، أو السعى لمواجهة تأثيراتها السلبية فى الفاعل، من خلال طرح مؤشرات بديلة تظهر الفاعل فى صورة أفضل.

وتتعدد أشكال المقاييس والمؤشرات، ومعايير تصنيفها، سواء من حيث طبيعة الجهات المصدرة (شركات خاصة، أو منظمات حكومية أو دولية، أو منظمات مجتمع مدنى محلية أو عالمية)، أو حسب وحدات المقارنة ومستوياتها (بين الدول أو الفاعلين من غير الدول، مثل الجامعات، أو منظمات المجتمع المدنى، أو الشركات، أو مراكز الفكر، أو المستويات دون الدولة، مثل المدن والأقاليم)، أو حسب النطاق المكانى (بين مقاييس شاملة لجميع الدول أو الفواعل عبر العالم، ومقاييس خاصة بدول أو أقاليم جغرافية أو وظيفية معينة)، أو النطاق الزمانى والمدى الدورى لإصدار المقاييس. كذلك، يمكن التمييز حسب طبيعة المؤشرات المتضمنة فى المقياس، ومناهج إعداده بين مقاييس ذاتية، أو صورية إدراكية (تعتمد بشكل أساسى على استطلاعات الرأى وتقديرات الخبراء)، ومقاييس موضوعية (أكثر اعتمادا على بيانات "صلبة" أو إحصاء أو عد موارد ووحدات مادية، مثل عدد السكان، أو المستشفيات، أو حجم الإنفاق العسكرى ونحوها) أو مقاييس مختلطة إدراكية موضوعية.

يضاف إلى ذلك التصنيف الأساسى للمقاييس حسب المجالات والقضايا بين مؤشرات سياسية (تتصل بالديموقراطية، والحريات السياسية، وحرية الإعلام، وحقوق الإنسان، والاستقرار السياسى مثلا)، ومؤشرات اقتصادية (كتلك المتعلقة بالحريات الاقتصادية، وجودة بيئة قطاع الأعمال، وشفافية الموازنة، والتنافسية، والفساد، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها)، ومؤشرات مجتمعية (مثل تلك المتعلقة بالتعليم والابتكار، والتمكين النوعى، والتنمية البشرية، وجودة الحياة، والسعادة، وغيرها)، ومؤشرات العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات (كمؤشرات الحكومة الإلكترونية، والجاهزية للأعمال الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية). كما أن هنالك مؤشرات فنية خاصة بقضايا الصحة، والبيئة، والمناخ، والجوع، والفقر المائى، وجودة المياه، وغيرها، ومؤشرات خاصة بالسياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، والأمن (مثل مقاييس قوة الدول، والسلام العالمى، والإرهاب العالمى، وأداء الدول والجهات المانحة، والحضور العالمى وغيرها)، بالإضافة إلى مؤشرات ومقاييس عامة ترصد قضايا متعددة خاصة بإجمالى أداء الدول (مثل مقاييس الحوكمة والأداء العام للدول، ومقاييس المخاطر، وفشل الدول أو هشاشتها) وغيرها(٥).

وبرغم اختلاف المحللين فى رصد تاريخ نشأة المقاييس وتطورها، فإن ثمة توافقا على أن الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة وبدايات الألفية الجديدة شهدت تحولات كمية ونوعية مهمة من حيث الزيادة المطردة فى أعداد المقاييس العالمية، وتوظيفاتها، وتأثيراتها. فعلى سبيل المثال، رصدت دراسة صادرة عام ٢٠١٥ نحو ٩٥ مقياسا للمقارنة بين الدول (وذلك حال الاقتصار على المقاييس الموثقة أو المذكورة فى قواعد البيانات العالمية الخاصة بالبحث والأخبار)، حيث أظهر التحليل أن ١٢ منها فقط ظهرت قبل عام ١٩٩٠، ووصل العدد إلى ٢٩ مقياسا خلال عقد التسعينيات، ثم ظهر ٦٦ مقياسا جديدا خلال أربعة عشر عاما فقط من الألفية الجديدة(٦). وتظهر فورة انتشار المقاييس بصورة أكبر حال تبنى معايير أكثر مرونة فى تضمينها. فمثلا، رصدت الدراسة المسحية، التى أصدرها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة للمرة الأولى عام ٢٠٠٥، نحو مئة مقياس للمقارنة بين الدول فقط (دون تضمين المقاييس الخاصة بالفاعلين من غير الدول)، وزادت فى إطار ثلاثة أعوام فقط من تحديث عمليات المسح إلى قرابة المئة، وثمانين مقياسا عام ٢٠٠٨(٧).

ودون إنكار وجود أبعاد للخصوصية فى نشأة كل مقياس على حدة (لاسيما مع تعدد أنماطها)، فإن فورة المقاييس منذ التسعينيات يمكن تفسيرها بشكل عام على ضوء عوامل متعددة متكاملة فيما بينها، من أبرزها ثورة المعلومات والاتصالات، وما ارتبط بها من توافر البيانات والمصادر المفتوحة لها من جهة، وتيسير وخفض تكاليف آليات تجميعها، وتصنيفها، ومعالجتها، والتعامل مع الأحجام الكبيرة منها، من جهة ثانية، فضلا عن زيادة فرص تسويق المقاييس والإعلان عنها ونشرها من جهة ثالثة وأخيرة، هذا فضلا عن تعدد عمليات التحول الجذرى والسريع فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بما فرض زيادة إنتاج المقاييس استجابة لزيادة طلب دوائر مختلفة على مؤشرات لتقييم عمليات التحول السياسى والاقتصادى فى شرق أوروبا، ثم فى مناطق وبؤر التحولات الأخرى، سواء فى آسيا، أو إفريقيا أو المنطقة العربية وغيرها(٨).

كذلك، يرتبط نمو المقاييس بزيادة كثافة وزخم عمليات انتشارية للقيم والأيديولوجيات والممارسات بين مستويات ومجالات مختلفة، لاسيما فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتبلور النظام العالمى الجديد، وذلك على عدة مستويات:

(*) **المستوى الأول** هو اقتباس واستنساخ قيم المحاسبة والمساءلة الرقمية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وهو ما يرتبط بانتشار الليبرالية الجديدة وأفكارها حول ضرورة إعادة تنظيم الدول والحكومات بالاستفادة من مبادئ الإدارة الحديثة، واستعارة مبادئ عمل الشركات والمؤسسات الربحية، بما يقتضى تطوير مؤشرات رقمية لقياس الأداء وتقييمه.

(*) **المستوى الثانى** هو الانتقال من المجال الأكاديمى أو المتخصص إلى المجال السياسى أو العام، حيث تمثل المقاييس أحد التجسيدات والمراحل الأساسية لمحاولة العلم والمعارف الأكاديمية (وتحديدا مدارس "التحويل الكمى" للظواهر) التأثير فى الواقع، والارتباط به من خلال السعى -بآليات مباشرة وغير مباشرة- لتوجيه السياسات، أو خدمتها، أو على أدنى تقدير زيادة الوعى بقضايا

معينة(٩). وتتعقب العديد من الدراسات أصول الكثير من المقاييس ذائعة الصيت عالميا فى المرحلة الراهنة فى أنشطة أكاديميين متخصصين، وأقسام جمع البيانات لأغراض داخلية فى بعض المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولى، قبل أن تنتقل إلى مستوى أكثر علانية وعمومية كمقاييس للتقييم منذ منتصف التسعينيات(١٠).

(*) **المستوى الثالث** هو انتشار ثقافة التقييم والترتيب لمختلف المؤسسات، والخدمات، والوحدات، والظواهر المحلية الرائجة على المستوى الداخلى فى بعض الدول القائدة للنظام العالمى (وفى مقدمتها الولايات المتحدة، حيث تزايد الاهتمام بمؤشرات تقييم الجامعات، والمستشفيات، والسلع، والخدمات المختلفة، والولايات والمدن ذاتها، وتقييمات السياسيين وفقا لاستطلاعات الرأى العام ... إلخ) كى تصبح ثقافة عالمية محددة لمعايير تقييم مختلف الوحدات الدولية والمؤسسات داخلها. ويحمل هذا الانتشار فى جزء منه نموا لثقافة الشفافية والمساءلة من جهة، وللثقافة أو النزعة الاستهلاكية من جهة أخرى، حيث تتزايد الضغوط من أجل "وسم الدول والمجتمعات state/nation branding" مثل العلامات التجارية للمنتجات التى تتميز بمدى جودتها ومميزاتها وإمكانية الثقة فيها(١١).

(*) **المستوى الرابع** هو انتشار السيادة وانتقالها من الدول إلى الفاعلين من غير الدول عبر الحدود. فتاريخيا، مثّل احتكار المقاييس والمؤشرات الخاصة بالأداء على المستوى القومى أحد مقومات قوة الأجهزة البيروقراطية للدول، وأحد مظاهرومصادر سيادتها، بحسبان أن الدولة تتفرد على ما عداها بما تملكه من معلومات عن واقع قدرات الدولة وأدائها واحتياجاتها فى صورة مؤشرات محددة، سواء فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية فى مجالات الصحة، أو التعليم، أو الإسكان، أو الطرق، أو الأمن، وغير ذلك(١٢). ومن ثم، فإن انتقال وانتشار هذه المقاييس إلى المستوى العالمى ارتبط بتحدى مفهوم السيادة التقليدية للدول، ونشاط شبكات الحوكمة العالمية فى وضع المعايير، وتحديد الممارسات المثالية، والقضايا، والأولويات، وتطوير آليات متعددة لممارسة السلطة عن بعد بالتشارك مع الدول والفاعلين المحليين أنفسهم(١٣).

ويضاف إلى العوامل السابقة ويرتبط بها زيادة "الطلب" والإقبال على المقاييس والمؤشرات بشكل عام، والناجم فى جانب كبير منه عن الجاذبية الكامنة فيها، نتيجة مميزاتها الأساسية المرتبطة بطابعها الترتيبى أو الرقمى الذى يجعلها أكثر جاذبية للأطراف المختلفة المخاطبة بها، سواء كانوا الأكاديميين والمتخصصين، أو صناع القرار والمسئولين فى المؤسسات المختلفة، أو المراقبين، والإعلام، أو الجمهور، والرأى العام. فمن الناحية النفسية والاجتماعية، يمكن تفسير انتشار المقاييس بما يعرف بـ "سحر الأرقام"، حيث تبسيط واختزال المعلومات، وتوضيحها، وتيسير فهمها بشكل سريع دون التعقيدات المحيطة بالسياق أو التاريخ، مع إمكانية ادعاء الدقة بشكل أكبر من التحليلات الكيفية فى الوقت ذاته، حيث ينتقل الوصف والتقييم -ظاهريا- "من الاستناد إلى الأحكام العامة، والقيم، والتوجهات السياسية إلى نماذج أكثر رشادة وعلانية، بناء على المعلومات الإحصائية"(١٤).

وقد ازدادت الحاجة إلى المقاييس بهذا المعنى كأشكال مبسطة ومختزلة للمعلومات، خلال العقدين الأخيرين، على ضوء زيادة تعقد البيئة المحيطة، والمطالب والاحتياجات التى يواجهها الأفراد وصناع القرار على مختلف المستويات، مع تضخم حجم المعلومات المطلوب معالجتها، وكذا حجم المعلومات المتاحة فى إطار "ثورة البيانات والمعلومات"(١٥).

ثانيا- أبعاد قوة المقاييس وتأثيراتها:

إضافة إلى الطابع "المعرفى" المميز للمقاييس والمؤشرات، كتمثيل مختصر للبيانات والحقائق، فإن جانبا من انتشار المقاييس يرجع كذلك إلى طابعها الآخر "القيمى السياسى" كإحدى الآليات الخاصة -محدودة التكلفة نسبيا(١٦)- لممارسة صور متعددة للقوة والتأثير فى مختلف المستويات. ويفسر ذلك وصف المقاييس أحيانا بـ "تكنولوجيا للحوكمة والتقويم"، أو بالأحرى "تقنية معرفية" لممارسة القوة بشكل عام، سواء للحفاظ على الوضع القائم، أو تغييره، من خلال التأثير الناعم فى مراكز، وهويات، وقيم، وتفضيلات، أو ممارسات الأطراف المستهدفة بالمقياس، دون الاعتماد المباشر على الآليات الاقتصادية أو العسكرية(١٧).

وتتداخل القوة الناعمة للمقاييس بهذا المعنى مع عدة أبعاد وصور ومصادر للقوة. فهناك أولا قوة الأرقام، أو التحديد الرقمى أو الترتيبى التى تمكن المقاييس من (ادعاء) تمثيل العلم والحقائق بشكل موضوعى يتسم بالعقلانية والرشادة على النحو السابق تناوله. وتمثل قوة الأرقام جزءا من مصدر أوسع لقوة المقاييس، وهو قوة "المعرفة"، والخبرة، والتخصص، حيث يقوم إنتاج أى مقياس جديد (أو استمرار أى مقياس قائم) على (ادعاء) توافر معارف معينة متخصصة بشأنها لدى معدى المقياس، مع ادعاء التفوق أو التميز عن المقاييس الأخرى السابقة حال وجودها. وتزداد قوة المعرفة، حال ارتباطها، بقوة إنتاج المؤشرات، وخلق شبكات رسمية وغير رسمية لإنتاجها. فبخلاف المقاييس التجميعية للمؤشرات القائمة، تقوم بعض الجهات بـ "إنتاج" المؤشرات الخاصة بها (من خلال إجراء استطلاعات رأى أو مقابلات خاصة بالمقياس، أو الاعتماد على شركاء محليين لتجميع بيانات معينة)، وهو ما يزيد من القوة المعرفية المدعاة لدى هذه المؤسسات المعدة للمقاييس، وقيمة مؤشراتها، كما تسهم هذه العمليات فى خلق شبكات رسمية وغير رسمية للعلاقات والقوة بين مختلف الوحدات المساهمة فى إنتاج المؤشرات، ويخلق قوة شبكية يمكن توظيفها لأغراض أخرى(١٨).

وتتمتع المقاييس كذلك بقوة تأطيرية قد تبدأ تأثيراتها منذ إشهار وجود المقياس وتسميته، لاسيما حال تحديد اسمه بصورة مرادفة لظواهر معينة (مثل سيادة القانون، والفساد، وفشل الدولة ... إلخ)، بما يعلن قابلية الظاهرة التى يتناولها للقياس، وينشئ أحيانا بعض الظواهر، أو يضفى عليها طابعا أكثر تحديدا ومادية، أو يبرز وجودها. وفى كل الأحوال، يتم ربط الظاهرة بالمقياس، وأحيانا اختزالها فيه، مقابل إغفال أبعاد أو ظواهر أخرى قد لا تقل أهمية. وتشكل هذه القوة التأطيرية أحد أسس القوة المعيارية للمقاييس، حيث يمتد التأطير عادة من تحديد ووصف الظواهر والمشكلات إلى تحديد الممارسات الأفضل، وصور معينة للمجتمعات، والنظم، والسياسات المثالية المنشودة، ومعاييرها، ومتطلبات الوصول إليها، وهو ما يجعل المقاييس شديدة الارتباط والتداخل بالأيديولوجيات، سواء فى إطار الترويج، أو الانحياز لأيديولوجيات قائمة، أو ادعاء طرح أيديولوجيات "تقنية أو معرفية" إن جاز التعبير.

كذلك، تعد المقاييس بحكم طبيعتها تجسيدا لقوة المتابعة والإشراف Monitoring power التى تحدث عنها فوكو وآخرون

تحت أسماء مثل القوة التنظيمية Disciplinary power وغيرها، حيث تزداد القدرة على التأثير فى الأفكار ومنظومة القيم والسلوك والسياسات، حال انتظام المراقبة، وعمليات التقييم، وشمولها لعدد كبير من الفاعلين أو الوحدات، بما يقلل شبهة التحيز عنها، ومن ثم يحد من التوجهات السلبية إزاءها، وبما يفتح المجال لاستيعاب هذه المعايير ذاتيا مع مرور الوقت، بحيث تصبح جزءا أساسيا من منظومة قيم الفاعل، حتى حال غياب الرقابة أو المتابعة الخارجية. وإذا كانت الأبعاد السابقة تكشف عن بعض المصادر والآليات العامة لقوة المقاييس، فقد حاولت بعض الدراسات تطوير أكثر تحديدا لتحليل هذه القوة، وكيفية تأثيرها فى سلوك الدول والفواعل المستهدفة (خاصة تلك الأدنى ترتيبا، والأقل مشاركة فى عمليات إعداد المقاييس). وتقوم النماذج المقترحة فى هذا الصدد على التمييز بين ثلاثة مستويات أساسية، هى:

(*) **المستوى الأول** هو التأثير فى المستوى السياسى المحلى، وتحديدا فى النخب والجماهير المحلية، عبر توفير المعلومات التى يمكن أن تشكل أساسا للتعبئة والحشد لمعالجة مشكلات معينة، أو الضغط من أجل ذلك (مثل تأثيرات تدهور ترتيب الدولة فى مؤشرات الشفافية، أو زيادة الفساد فى توفير أرضية أكبر لحركة منظمات المجتمع المدنى، وأحزاب المعارضة، ووسائل الإعلام، والحركات الاجتماعية، والرأى العام فى مواجهة السلطة، أو بعض قطاعاتها).

(*) **المستوى الثانى** يتعلق بالنخب الحاكمة ذاتها، نتيجة شعورها بالتأطير السلبى لها، أو لبعض الوزراء والمسئولين بما يؤدى إلى سعى كل مسئول لتطوير القطاعات التابعة له، وإعطاء الأولوية للإصلاحات التى من شأنها الارتقاء بترتيب الدولة وأدائها (رغم أن ذلك قد لا يتفق بالضرورة مع أولويات الإصلاح فى المجتمع ذاته).

(*) **المستوى الثالث والأخير** هو الضغوط العابرة للحدود، إذ تؤثر المقاييس عادة فى استجابات أطراف ثالثة من دول أخرى، ومنظمات دولية وإقليمية، ومنظمات المجتمع المدنى العالمية، والشركات متعدية الجنسيات، وغيرها، بما يفرض المزيد من الضغوط على الدول. وتفترض النماذج أن تتولد عن هذه المستويات الثلاثة تغييرات ظاهرة فى صورة تشريعات، أو قرارات سياسية، أو إعادة ترتيب للأولويات داخل المؤسسات المختلفة(١٩).

شكل ١ : ميكانزمات تأثير المقاييس والمؤشرات على الدول أو وحدات التحليل عامة وسياساتها

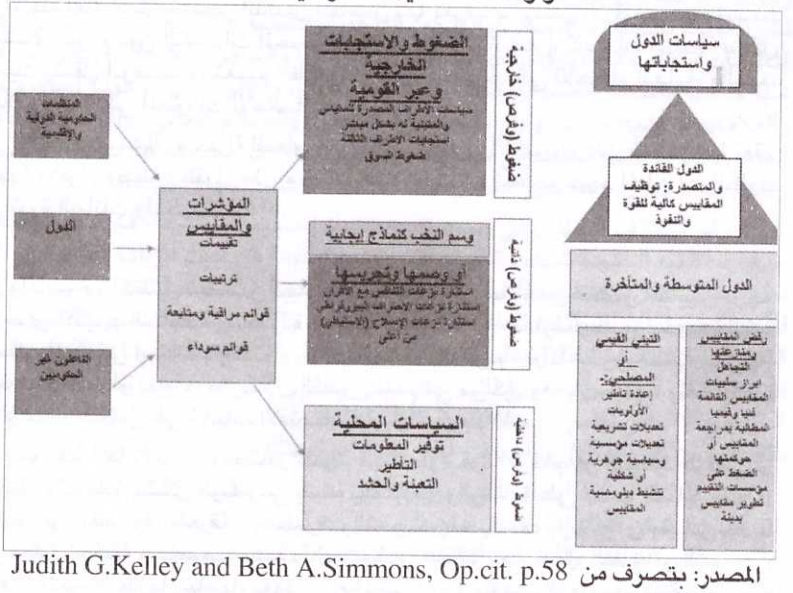

المصدر: بتصرف من Judith G.Kelley and Beth A.Simmons, Op.cit. p.58

وقد سعت بعض الدراسات إلى تطوير النماذج السابقة بالتمييز تحليليا بين أنماط متعددة للاستجابات المتوقعة من الدول المستهدفة بالمقاييس، سواء فى إطار تبنيها، أو معارضتها ومنازعتها (وذلك دون إنكار إمكانية الجمع بين الأنماط أو الانتقال بينها فى الواقع). فعلى مستوى الاستجابة الإيجابية، يمكن التمييز بين التبنى القيمى، والقبول المصلحى بالمقاييس. ويظهر الأول حال انطلاق التعامل الإيجابى للفاعل مع المقياس من التوافق مع القيم التى يمثلها، أو الاستيعاب الداخلى لهذه القيم، بناء على تراكم تأثيرات وضغوط الآليات الرمزية سالفة الذكر. ويتوقع فى مثل هذه الحالات أن تمارس المقاييس أعلى درجات التأثير، وهو ما قد يستدعى بعض السلبيات، لاسيما حال استحواذ المقاييس على الفاعل (على نحو ما سيلى توضيحه).

بينما يظهر الثانى، وهو التبنى المصلحى للمقاييس، فى حالات متعددة، منها بطبيعة الحال الترحيب بالمقياس، حال طرحه تصنيفا متقدما أو معقولا للدولة، سواء على المستوى العالمى أو الإقليمى. لكن الدول قد تقبل بالمقاييس مصلحيا، وتستجيب لتوصياتها بشكل إيجابى، حتى حال تأخر ترتيبها عليها بصورة واضحة، وهو ما قد يرجع إلى الاعتقاد بإمكانية الاستفادة جزئيا من المقاييس لتحديد مجالات وآماد زمنية، وترتيبات معينة للإصلاح، ومعايير تقييمه. وقد يرجع التبنى المصلحى للمقاييس إلى الاعتقاد بصعوبة معارضتها، وارتفاع تكاليف تجاهلها (سواء الرمزية، أو المادية فى صورة تخفيض المنح والمساعدات، أو رفع أسعار الاقتراض، أو المعاناة من مخاطر المقاطعة، أو العقوبات الاقتصادية، أو غير ذلك) مقابل إمكانية الاستجابة الجزئية للمقاييس، وتحسين الترتيب عليها، سواء من خلال تبنى إصلاحات جزئية، أو حتى شكلية، أو موجهة بالأساس لخدمة المقاييس، أو تقديم بيانات منحازة فى إطار ما يعرف بـ "التلاعب بالمقاييس"(٢٠).

وقد تتضمن الاستجابات الإيجابية تنشيط التواصل مع الجهات والهيئات المعدة للمقاييس، وتشكيل أجهزة أو إدارات خاصة فى إطار وزارة الخارجية، أو الوزارات المعنية لتحسين أداء الدول على المقاييس، فضلا عن السعى لتحسين العلاقات مع الدول الكبرى الأساسية الداعمة للمقاييس، وجهات إصدارها بأشكال مباشرة أو غير مباشرة. وقد أظهرت خبرات بعض الدول نجاح مثل هذه الممارسات فى إحداث "قفزات" فى أداء الدول على بعض المقاييس، كان من أبرزها نجاح جورجيا فى الارتقاء على مقياس سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولى من المركز رقم مئة عالميا عام ٢٠٠٦ إلى المركز الخامس عشر خلال عام واحد فقط(٢١).

وقد يرتبط التبنى المصلحى للمقاييس بتلاقى مصالح النخب الحاكمة المحلية مع مصالح الجهات الخارجية الموظفة للمقاييس، ولو جزئيا، فى توظيف المؤشرات كغطاء "محايد أو علمى موضوعى" ظاهريا لتمرير سياسات أو قرارات معينة فى بعض المجالات بشكل

يخدم مصالح جماعات معينة على حساب غيرها، مثل مؤشرات تسهيل أداء الأعمال مثلا، حيث خدمة مصالح رجال الأعمال عادة على حساب حقوق العمال، وهكذا(٢٢).

وفى المقابل، قد تتضمن استجابات الدول اتجاهات أكثر وضوحا فى معارضة المقاييس أو منازعتها، وهو ما قد يأخذ صورا ودرجات متنوعة، وإن كانت المشاهدات تكشف عن محدودية فاعلية أغلبها. أبسط هذه الصور وأكثرها شيوعا هى انتقاد المقياس (أو الجهة المعدة له)، وإظهار انحيازاته وسلبياته الفنية والسياسية، سواء على مستوى الصياغة والبناء، أو على مستوى التأثيرات والنواتج. لكن الدراسات تكشف أن حالة الجدل فى الدوائر العلمية والسياسية حول المقياس، وبنائه، ومؤشراته عادة ما ترتبط بالسنة أو السنتين الأوليين التاليتين لإصداره. إلا أنه حال استمرار المقياس، خلال السنوات التالية، وتمتعه بالانتشار الإعلامى، فإن أحكامه يتم التعامل معها بحسبانها مسلمات دون جدل تقريبا(٢٣).

وقد تلجأ الدولة -مع الانتقاد- إلى عدم التعاون مع مؤسسات التقييم (لاسيما الخاصة وغير الحكومية منها)، أو حرمانها من دخول الدولة، أو عدم توفير المعلومات الرسمية لها، وهو ما قد يأتى فى بعض الأحيان بآثار عكسية، حيث يتزايد التصنيف السلبى للدولة نتيجة الاعتماد على مصادر معلومات خارجية، أو من أطراف معارضة للدولة، والنظام القائم بشكل أساسى. كما تلجأ الدول أو الفواعل إلى الضغط من أجل المطالبة بإصلاح المقاييس أو "حوكمتها"، سواء من خلال تعديل مؤشراتها وطرق احتسابها، أو زيادة شفافيتها، وتوسيع قاعدة مشاركة الأطراف المختلفة ذات المصلحة فى بنائها، وتطويرها، ومتابعتها(٢٤). وأحد النماذج البارزة فى هذا الصدد هو نجاح منظمة العمل الدولية، ومنظمات المجتمع المدنى، والنقابات العمالية، وبعض الأحزاب المرتبطة بها عبر العالم، فى تدشين حملة ناجحة للضغط على فريق إعداد مقياس "سهولة أداء الأعمال" من أجل تضمين مؤشرات حول حقوق العمال، وبيئة التوظيف فى المقياس، وعدم التركيز فقط على بيئة قطاع الأعمال من منظور مصالح أصحاب العمل(٢٥).

واستجابة لهذه الضغوط، تم تضمين مؤشر رئيسى حول "توظيف العمال" ضمن المقياس. لكن الدول ذات التشريعات الأكثر حماية لحقوق العمال والموظفين كانت تحظى بترتيبات أدنى، بما جعل التضمين "متفقا شكليا مع ضغوط منظمة العمل الدولية ومخالفا لها روحا"، وفقا لتقرير لجنة تقييم مستقلة للمقياس(٢٦). ورغم إظهار معدى المقياس احترامهم للانتقادات الموجهة ضد مقياسهم، وتوسعهم فى ضم مؤشرات فرعية متعددة ذات صلة بحقوق العمال تحت اسم جديد هو مؤشر "تنظيم سوق العمل"، فإنهم فصلوا هذا المؤشر كـ "موضوع إضافى" لا يدخل فى احتساب ترتيب الدول على المقياس(٢٧). وإذا كانت هذه الحالة تتم الإشارة إليها عادة فى معرض تأكيد إمكانية تطبيق قواعد الحوكمة والمساءلة على الجهات المعدة للمقاييس والسعى لتطويرها(٢٨)، فإنها تكشف فعليا عن صعوبات محاولة فرض مراجعات على المقاييس، وأنه حتى فى حالة تحقق نجاح أولى فى التأثير فى الجهات المعدة للمقاييس فى ظروف استثنائية، فإن الأخيرة تظل قادرة على تبنى استراتيجيات مضادة لفرض رؤاها ومعاييرها بصورة أو أخرى.

وقد تتجه الدول إلى طرح مقاييس وطنية، أو إقليمية بديلة، أو مقابلة، وهو ما ظهر مثلا فى طرح الصين تصنيفا بديلا للجامعات العالمية، وكذلك طرح الصين وروسيا التعاون مع إيجان جونز Egan Jones (وهى رابع أكبر منظمة دولية للتصنيف بعد موديز Moody's، وستاندارد آند بورز Standard and Poor's، وفيتش Fitch) لإنشاء مقياس عالمى جديد لتصنيف الجدارة الائتمانية، يكون مقره هونج كونج، كى يشكل بديلا للتصنيفات الغربية(٢٩). إلا أن مثل هذه المحاولات تظل آفاق نجاحها وتأثيرها محدودة فى كثير من الأحيان، وإن كانت قد تسهم نسبيا فى "تخفيف" حدة الوضع الاحتكارى للمقاييس الأخرى. وكما سبقت الإشارة، فإن الواقع عادة ما يشهد تداخلا بين أنماط الاستجابات المختلفة، مع إمكانية تغيرها للفاعل نفسه فى التعامل مع المقياس نفسه من مرحلة إلى أخرى. وبغض النظر عن طبيعة الاستجابات السياسية للمقاييس، ومدى فاعليتها، فإنها لا تنفى فى كل الأحوال قوة المقاييس، وأهميتها، وتأثيراتها، بقدر ما تؤكدها، وتبرز فى الوقت ذاته وجود إشكاليات متعددة كامنة فى المقاييس، تقتضى الوعى بها ومعالجتها.

ثالثا- إشكاليات المقاييس .. التوظيفات والتأثيرات:

الأصل فى المقاييس أنها تسهم فى خدمة أغراض متعددة، منها زيادة دقة عمليات المساءلة والتقييم، وقابليتها للقياس عبر مؤشرات محددة، وتيسير تقييم مدى تحقيق الأداء للأهداف المطلوبة، وتيسير وزيادة كفاءة معالجة البيانات والمعلومات بأشكال أكثر سرعة، وأقل تكلفة، وأكثر قابلية للتوظيف فى عمليات صنع القرار، والقدرة على تحديد ظواهر غير مادية أو معقدة بطبيعتها، مثل احترام حقوق الإنسان، أو سيادة القانون فى صورة مؤشرات رقمية أكثر قابلية للاستيعاب والمقارنة، وتيسير التواصل بين مختلف الفاعلين، والمراقبين، وصناع القرار، والفاعلين غير الحكوميين والمواطنين، والرأى العام، بما يزيد من الشفافية والمساءلة.

إضافة لذلك، تضفى المقاييس طابعا عابرا للحدود على القضايا المختلفة، وتعزيز إمكانيات التعاون الشبكى بشكل يتجاوز التعقيدات التقليدية للالتزامات القانونية أو الرسمية للدول، وتجاوز الفوارق بين الثقافات، وتوفير لغة عمل مشتركة بين مختلف الأطراف، وإتاحة هامش أكبر للمناورة والحركة للمؤسسات غير الحكومية وبين الحكومية، ومجال أكبر للاستقلالية عن الجهات المانحة أو المراقبة، بالنظر إلى الاعتماد على الإدارة الذاتية للوفاء بتحسين الأداء على المقاييس(٣٠). ودون إنكار هذه المزايا وأهميتها، فإن الواقع يشهد العديد من الصعوبات والإشكاليات التى تثيرها المقاييس على المستويين: الفنى المعرفى والقيمى السياسى، وهى إشكاليات يمكن تصنيف أهمها وفق دورة حياة المقاييس على النحو الآتى:

١- إشكاليات خاصة بمرحلة بناء المقاييس:

تتضمن عمليات بناء المقاييس العديد من العمليات، بدءا من تحديد الإطار النظرى لبناء المقياس، وتحديد مؤشراته، وانتقاء البيانات، وتحديد أساليب القياس، والأوزان النسبية لمختلف المؤشرات، وغيرها(٣١). ورغم تعدد الحسابات التى يفترض مراعاتها فى كل من هذه المراحل، فإن غالبية المقاييس تعانى عادة مشكلات فنية فى واحدة أو أكثر منها.

وتزداد حدة هذه المشكلات بالنظر إلى ميل المقاييس بطبيعتها إلى المبالغة فى ادعاء اليقين، وتجاهل النسبية والشك، رغم أنها فعليا تقدم "مؤشرات" قوامها "انتقاء" جزء من بيانات الواقع، وهو ما يثير عادة انتقادات تتعلق بتغييب العديد من المؤشرات الأساسية فى الكثير من المقاييس القائمة (لاسيما حال وضع الخصوصيات المحلية لبعض المناطق أو الحالات فى الحسبان)، مقابل تضمين بعض المؤشرات التى قد تكون أقل أهمية، لكن أكثر قابلية للقياس، أو التعميم فى الحالات المختلفة.

يضاف إلى ذلك أن بعض المؤشرات المنتقاة بدورها عادة ما تتسم هى ذاتها بأبعاد من النسبية وعدم اليقين، وهو ما تخفيه المؤشرات والمقاييس تدريجيا عبر مراحل صعودها من المستويات الدنيا لجمع البيانات إلى المستويات العليا لبناء المقاييس والمؤشرات المركبة النهائية. وقد أظهرت بعض الدراسات الأكاديمية المتخصصة فى هذا الصدد أن الترتيبات التى تطرحها العديد من المقاييس الأكثر شهرة الخاصة بالتنمية الإنسانية، والديمقراطية، والحريات السياسية، وبيئة قطاع الأعمال وغيرها، تغفل العديد من مظاهر عدم اليقين فى مراحل تجميع المؤشرات المختلفة، بما يؤدى فى النهاية إلى ارتفاعات شديدة فى هامش الخطأ المحتمل فى تقدير ترتيب الدول أو الفاعلين، لاسيما فى المراكز الأولى للمقياس(٣٢).

وفى المقابل، تشير دراسات أخرى -بناء على تحليلات ومقابلات مع معدى المقاييس أنفسهم- إلى وجود درجات أعلى من الاهتمام بالدول الأكثر قوة، والتركيز على بياناتها، لاسيما مع توافر هذه البيانات بدرجة أكبر، وذلك مقارنة بمظاهر واحتمالات أعلى لعدم الدقة فى تحليل قدرات الدول صاحبة الترتيب المتوسط أو المنخفض نسبيا(٣٣). ولعل هذه الإشكاليات تفسر جزئيا العديد من حالات التغير الحاد -إيجابا أو سلبا- فى تقييمات أداء بعض الدول والفاعلين، خلال فترات وجيزة جدا من أعمار إصدار المقاييس.

٢- إشكاليات خاصة بتوظيف المقاييس وآثارها:

تتمثل إحدى أبرز المشكلات على هذا المستوى فى التوظيف السياسى للمقاييس والانحيازات الأيديولوجية فيها، وهو ما يمد جذوره عادة إلى المراحل الأولى لإعداد المقاييس ابتداء، حيث قد تتأثر مختلف المراحل بالتوجهات الأيديولوجية، والمصالح السياسية لجهات التمويل والدعم، فضلا عن تأثيرات الانتماءات الأيديولوجية للمشاركين فى إعداد المقياس أنفسهم، والتى يصعب تحييدها فى كثير من الأحيان. فمثلا، تشير الدراسات إلى انحياز غالبية مقاييس التنمية إلى المنظور الليبرالى الجديد على حساب الاتجاهات والمنظورات الأخرى، وهو ما يظهر كذلك فى الكثير من مؤشرات الحريات الأكثر تركيزا على الحقوق والحريات السياسية، مقارنة بإغفال الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية(٣٤). بل إن توظيف المقاييس فى حد ذاته، كتقنية معرفية للتأثير، يمثل تطبيقا للأيديولوجية الليبرالية الجديدة، حيث ممارسة القوة عن بعد، وتخفيف الأعباء عن الجهة الحاكمة، وإلقاء المسئولية على المحكومين(٣٥).

شكل ٢: هرم المقاييس ومشكلات الاختزال والانحياز فى تمثيل البيانات والواقع

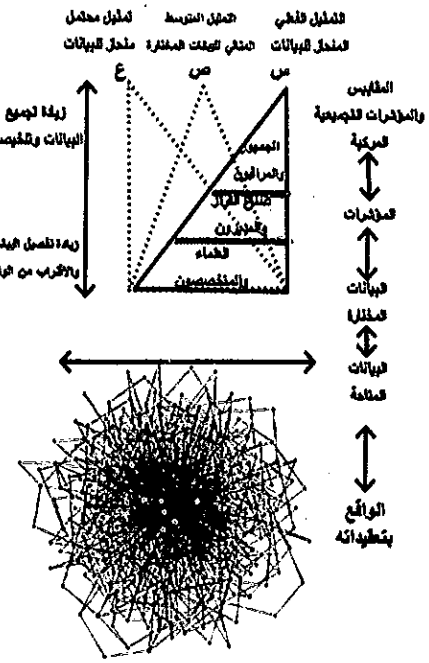

المصدر: بتصرف من Stephen Morse ,Op.cit., pp180-181

ودون إنكار أهمية مشكلة التوظيف السياسى للمقاييس، فإن ثمة مشكلات أخرى قد تكون أكثر خطورة على مستوى الآثار والنواتج. فإنتاج المقاييس، والترويج لها، وتوظيفها يقوم على افتراض أساسى، مؤداه أن استخدامها فى عمليات صنع القرار من شأنه أن يزيد من رشادتها وكفاءتها، ويطور الأداء. ورغم صدق هذا التحليل فى بعض الحالات، فإن العديد من الدراسات أكدت عدم كفاية مقاييس الأداء وحدها لمعالجة المشكلات المختلفة فى عمليات صنع القرار والمؤسسات (مثل ضعف الموارد، أو عدم السيطرة عليها، والفساد، وضعف الحافزية وغيرها). بل كشفت الدراسات كذلك عن إمكانية أن يؤدى الاعتماد على المقاييس إلى نتائج وتأثيرات سلبية، ليس فقط نتيجة عدم دقة المقاييس، أو انحيازها فى رصد مشكلات الواقع، أو التوظيف المنحاز لها، وإنما أيضا نتيجة بعض التأثيرات أو التداعيات غير المقصودة على توظيف المقاييس، حتى حال افتراض حيادها وسلامتها فنيا(٣٦). ويمكن التمييز بين ثلاثة مصادر محتملة على الأقل لهذه التداعيات السلبية:

(*) **المصدر الأول:** استحواذ المقاييس على الفاعل Ranking Obsession فى صورة التبنى الزائد لها، وصولا إلى أن يصبح الهم الأساسى لصناع القرار والمتخصصين هو تصميم سياسات تستهدف بالأساس تحسين الترتيب على المقاييس -Rank Seeking أكثر من تحديد الأولويات، حسب ضغوط واحتياجات الواقع المعيش، ومتطلبات تحسين الأداء الفعلى فيه(٣٧). وتتزايد التأثيرات السلبية لهذا "الاستحواذ" فى عمليات صنع القرار إذا تم افتراض أن المشكلة كانت مقتصرة فقط على غياب وجود المقاييس أو المعلومات التى توفرها، و/أو إذا كان الاعتماد على مقاييس لأعراض الأزمات أكثر منها لأسبابها، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن تجاهل ما يتطلبه التوظيف الناجح للمقاييس، ابتداء من توافر الموارد والسيطرة عليها، أو القدرة على توظيفها من أجل تحقيق النواتج المنشودة، إذ يصبح تبنى المقاييس فى مثل هذه الحالات "تعجيزيا" -وليس فقط شكليا- أكثر منه "إصلاحيا".

كما تتزايد التأثيرات السلبية لاستحواذ المقاييس نتيجة ما تكشفه بعض الدراسات من وجود ميل إلى تغليب توظيفها كآليات للإثابة والعقاب أكثر من تحديد المشكلات، وتخصيص الموارد لمعالجتها، أى تغليب جانب المساءلة عادة على الاهتمام بتعزيز القدرات،

فضلا عن التأثيرات السلبية لـ "القنمطة" الذى تقوم عليه المقاييس فى "تقييد" أو"كبح" الأداء، وتقليل الحماس والدافعية، وأحيانا الانتماء إلى المؤسسات(٣٨).

(*) **المصدر الثانى:** استمرارية تبنى المقاييس لفترة ممتدة نسبيا بما يؤدى إلى التلاعب بها على نحو يفضى إلى فسادها، بل وإفسادها للظواهر التى تقيسها. وتشير بعض الدراسات فى هذا الصدد إلى ما يعرف بـ "قانونى كامبل" حول فساد المقاييس المعيارية، حال استمرار تبنيها لفترات طويلة نسبيا، وذلك نسبة إلى دراسة دونالد كامبل حول برامج التغيير المخططة، إذ خلص من دراسة الخبرة الأمريكية بشكل أساسى إلى أنه "كلما ازداد تبنى مؤشرات اجتماعية كمية فى عمليات صنع القرارات الاجتماعية (وتقييم الأداء) لفترات طويلة، ازداد تعرض هذا المؤشرات لضغوط الفساد (والإفساد والتلاعب من جهة)، وازدادت احتمالات تشويهها وإفسادها للعمليات الاجتماعية التى يفترض بها رصدها ومراقبتها"(٣٩). ومن أدنى درجات هذه الإشكالية حدة، وإن كان أكثرها شيوعا، هى تحول عمليات التقييم مع زيادتها إلى طابع شكلى (استيفاء ورقى أو مستندى) دون تطوير حقيقى، حيث يتم استنزاف الوقت والموارد فى إعداد التقارير المطلوبة لاستيفاء مقاييس الجودة والأداء فى إطار "طاحونة التقرير الضاغطة Reporting Treadmill"على حساب مخصصات تطوير الأداء ذاتها(٤٠).

(*) **المصدر الثالث والأخير،** ويتعلق بتداعيات التبنى الجماعى المتزامن والتنافسى لبعض المقاييس، بما يولد آثارا سلبية، فيما يطلق عليه ظاهرة السباق نحو القاع Race to the bottom. فالتبنى المتزامن لمقاييس سهولة أداء الأعمال أو الحريات الاقتصادية مثلا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة التنافس على تقليل القواعد والضوابط التى ينظر إليها بحسبانها مقيدة للنشاط الاقتصادى وخفضها (كتخفيف الضرائب، والاشتراطات البيئية، وضمانات حقوق العمال، وغيرها)، وهو ما يقلل أى عوائد إيجابية مستهدفة، ابتداء من تبنى المقاييس، وما ترشد إليه من ممارسات(٤١).

وختاما، يظهر التحليل الطابع المزدوج للمقاييس والمؤشرات كأدوات ذات حدين للتمكين والإصلاح من جهة، والتدخل والضغط من جهة ثانية، والمعالجة الاختزالية للمشكلات بما قد يؤدى إلى تفاقمها من جهة ثالثة وأخيرة. ويرجع ذلك إلى حسابات متعددة، بعضها فنى متخصص يرجع إلى إشكاليات بناء المقاييس ذاتها، والآخر سياسى يرتبط بسياسات توظيف المقاييس أو الاستجابة لها من قبل مختلف الفاعلين. وقد استعرضت الورقة بشكل موجز بعض الأبعاد الإشكالية الأساسية فى دراسة المقاييس وتحليلها، بما يكشف عن أهمية تجاوز صناع القرار والأكاديميين ثنائية تقديس المقاييس واعتناقها كمعيار أساسى، وربما وحيد، للحقيقة من جهة، أو نكرانها وتجاهلها والتشكيك فيها من جهة أخرى، وضرورة تبنى رؤية أكثر تركيبا فى التعامل مع المقاييس، وتطوير سياسات وبدائل متنوعة، تعظم من إيجابياتها، وتحد من سلبياتها قدر الإمكان، وإدراك أن المقاييس يمكن أن تشكل أحد الروافد الأساسية لتشكيل السياسات (وممارسة القوة)، لكنها ليست الرافد الوحيد.

الهوامش:

1- Alexander Cooley, "The emerging politics of international rankings and ratings", In: Alexander Cooley and Jack Snyder(eds.), Ranking the World: Grading states as a tool of global governance (Cambridge: Cambridge University Press,2015) pp. 1- 37; Kevin E. Davis et al., "Governance by indicators". In: Kevin Davis, Angelina Fisher, Benedict Kingsbury, and Sally Engle Merry (eds.), Governance by Indicators: Global Power through Classification and Rankings (New York: Oxford University Press, 2012) pp. 3-4.

2- Kevin Davis et al., 2012, Op.cit., pp. 6-7.

3- Alexander Cooley, Op.cit., pp. 14-5.

4- Christopher G.,Bradely "International organizations and the production of indicators: The case of freedom house", In: Sally Engle Merry, Kevin E.Davis and Benedict Kingsbury(eds.), The quiet power of indicators: Measuring governance, corruption, and rule of law (Cambridge: Cambridge University Press, 2015, pp. 28-29.

٥- يمكن مراجعة نماذج متعددة لبعض هذه الأنماط فى الدراسة المسحية التى اعدها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ للمقاييس العالمية لأداء الدول، وتضمنت قرابة المئة وثمانين مقياسا فى:

- Romina Bandura, "A survey of composite indices measuring country performance:2008 update", UNDP/ODS Working Paper(New York: UNDP/ODS, 2008).

6- Alexander Cooley, Op.cit., pp. 9-194, 11-203.

7- Romina Bandura, Op.cit.

8- Cooley, Op.cit, pp. 9.13; Clifford W.Cobb and Craig Rixford, Lessons learned from the history of social indicators (San Francisco: Redefining Progress, November 1998), pp. 1-3.

9- Kevin E.Davis et al., 2012, Op.cit., pp. 19-20.

10- Katharina Pistor, "Re-construction of private indicators for public purposes", In Kevin Davis et al. (eds.), Op.cit., pp. 165-179.

11- Cooley, Op.cit.

12- Sally Engle Merry, Op.cit., pp. 241-242.

13- Cooley, Op.cit.

14- Sally Engle Merry, "Measuring the World: Indicators, Human Rights, and Global Governance", Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law), Vol103., March 2009, p.240; Theodore M. Porter,Trust in Numbers: The Pursuit of Objectivity in Science and Public Life (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995).

15- Kevin E.Davis et al., 2012, Op.cit., p.17. Sally Engle Merry, Op.cit., p.241.

١٦- تكفى الإشارة فى هذا الصدد مثلا إلى أن تكاليف إنتاج مقياس فريدوم هاوس حول الحرية فى العالم -وهو أحد أشهر المقاييس فى مجال تقييم الديمقراطية

واكثرها تاثيرا- لم تتجاوز ٣٦٠ الف دولار عام ٢٠٠٥، وذهبت غالبيتها لتكاليف الطباعة، مع تكون الهيئة المعدة للمقياس من موظف واحد بدوام كلى، وآخر بدوام جزئى، تحت إشراف أربعة من موظفى المؤسسة:

- Christopher G.,Bradely, Op.cit., 42-43.

17- Cited in: David Nelken, "Conclusion: Contesting global indicators", In: Sally Engle et al.(eds.),Op.cit., pp. 317-318.

18- Kevin E.Davis et al., 2012, Op.cit., p.14.

19- David Rutkowskiand Jason Sparks, "The new scalar politics of evaluation: An emerging governance role for evaluation", Evaluation, October 2014, 20(4), pp. 492-508; Judith G.Kelley and Beth A.Simmons, "Politics by number: indicators as social pressure in international relations", American Journal of Political Science, 59(1), January 2015, pp. 55-70; Andre Broome and Joel Quirk, "Governing the world at a distance: The practice of global benchmarking", Review of International Studies, 41, 2015, 819-841.

20- Nelken,Op.cit., pp. 326-327.

وقد يكون التلاعب مزدوجا فى بعض الحالات، حيث تتغاضى الجهات المراقبة ذاتها عن عمليات التلاعب أو الاستجابة الشكلية للمقاييس، لاسيما إذا كان ذلك لا يتعارض مع مصالحها بشكل واضح، أو إذا كان أحد الأهداف الأساسية لإعداد المقاييس والترويج لها متحققا بالفعل فى جميع الحالات بالتخلص من مسئولية الإسهام فى الإصلاح، وإلقاء العبء على الفاعلين أنفسهم دون اهتمام بتحقق الإصلاح فعلا من عدمه، بحيث "يتظاهر طرف بالإصلاح بينما يتظاهر طرف آخر بالاهتمام"، وذلك على حد تعبير أحد المراقبين لبعض الإصلاحات الشكلية فى رومانيا للتواؤم مع متطلبات الاتحاد الأوروبى، وتقبل الأخير لها. انظر:

- Mihaela Serban, "Rule of Law indicators as a technology of power in Romania", In:Sally Engle Marry et al., pp. 199-221.

21- Cooley, Op.cit., pp. 4-6; 33-34.

22- Kevin E.Davis et al., 2012, Op.cit., pp. 16-19.

23- Davis et al, 2012, Op.cit, pp.20.

24- Kevin E.Davis et al, 2012, Op.cit., pp. 19-21; Nikhil K.Dutta, "Accountability in the generation of governance indicators", In: Kevin E.Davis et al. (eds.), Op.cit, pp. 437-464; Sabino Cassese and Lorenzo Casini, "Public regulation of global indicators", In: Kevin E.Davis et al. (eds.), Op.cit, pp. 465-474.

25- "Independent Evaluation Group . 2008 Doing Business, An Independent Evaluation: Taking the Measure of the World Bank-IFC Doing Business Indicators. Washington, DC: World Bank. World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/6467/10986 License: Creative Commons Attribution CC BY.3.0

26- Ibid, pp. 15-16.

27- "Methodology", World Bank Group: Doing Business website, http://www.doingbusiness.org/methodology].Accessed at 2016/1/30[

28- Kevin Davis et al., 2012, Op.cit, pp.20.

29- Cooley, Op.cit., p.26.

30- David Nelken, Op.cit., pp. 320-322; OECD, Handbook on constructing composite indicators: Methodology and user guide (OECD, 2008), p.14.

٣١- للمزيد من التفاصيل، انظر:

- OECD, Handbook on constructing composite indicators: Methodology and user guide (OECD, 2008)

٣٢- انظر على سبيل المثال:

- Stephen Morse, Indices and Indicators in Development: An Unhealthy Obsession with Numbers? (London: Earthscan, 2004); Bjorn Hoyland et al., "The Tyranny of International Index Rankings", Journal of Development Economics , no97. , 2012, pp14.1 Cited in: Kevin Devis et al., Op.cit, pp. 8-9.

33- Richard L. M ERRITT & Dina A. ZINNES "Validity of Power Indices", International Interactions 14 (2), 1988, pp. 141-151.

34- Maria Angelica Prada Uribe, "The Quest for Measuring Development: the Role of the Indicator Bank", In: Sally Engle Merry et al. (eds.), Op.cit., pp. 133-155.

35- Nelken.Op.cit., pp. 325-326.

36- V.Ridgeway, "Dysfunctional consequences of performance measures", Administrative Science Quarterly, 1 (2), September1956, pp. 240-247; David Parmenter, "Should We Abandon Performance Measures?", Cutter IT Journal, 26 (1), 2013, pp. 25-32; Gloria A.Grizzle, "Performance measurement and dysfunction: The dark side of quantifying work", Public Performance & Management Review, 25(4), 2002, pp. 363-369.

37- Bjorn Hoyland et al., Op.cit., p.3; Cobb and Rixford, Op.cit., pp. 23-30.

ويمكن تلمس جانب من إشكالية "استحواذ المقاييس" فى "رؤية مصر ٢٠٣٠" وفقا للتصور الأولى المعلن على موقع وزارة التخطيط المصرية، حيث تقوم بالأساس على وضع أهداف شديدة الطموح فى مختلف القطاعات (تتضمن قفزات من عشرين إلى خمسين مركزا أو أكثر على العديد من المقاييس الدولية) فى اماد زمنية شديدة القصر بالنسبة لإصلاح مثل هذه القطاعات، دون وضوح الطابع "الاستثنائى" للإصلاحات المصرية المنتظرة، بما يمكنها من تحقيق هذه الطفرات المتزامنة فى الترتيب فى جميع المؤشرات تقريبا، مقارنة بالدول الأخرى التى يتوقع بدورها أن تتبنى خططا إصلاحية مماثلة. انظر: "رؤية مصر ٢٠٣٠: اجتماعات تحضيرية: اجتماع فريق الخبراء –الإطار العام .. خطوات التنفيذ"، ٢٠١٤، موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى:

http://www.ad.gov.eg/ar/Staticpages.aspx?page_id=2013

(تم الدخول فى ٢٨ يناير ٢٠١٦).

38- Norman Bradyand Agnieszka Bates, "The standards paradox: How quality assurance regimes can subvert teaching and learning in higher education", European Educational Research Journal, 1474904115617484, first published on December 10, 2015doi: 1474904115617484/10.1177

39- Donald T.Campbell "Assessing the impact of planned social change". In: Gene M. Lyons (Ed.), Social Research and Public Policies (Hanover, New Hampshire: University Press of New England, 1975) p. 35-37.

40- Nelken, Op.cit., 326-327.

41- Charles P.Shipan and Craig Volden, "Policy Diffusion: Seven Lessons for Scholars and Practitioners". Public Administration Review, 72 (6), 2012, pp. 790-791.